وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٣ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابه لها للعام المالى ٢٠٠١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠١/٦/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٧/١٤ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٨٨٩٧٥٦,٤٩٩ جنيه (فقط ثمانمائة وتسعة وثمانون ألفًا و سبعمائة وستة وخمسون جنيهًا وأربعمائة وتسعة وتسعون مليمًا لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٤٩٠٣٧,٠٧ جنيه (فقط ثمانمائة وتسعة وأربعون ألفًا وسبعة وثلاثون جنيهًا وسبعة قروش لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٠٧١٩,٤٢٩ جنيه (فقط أربعون ألفًا وسبعمائة وتسعة عشر جنيهًا وأربعمائة وتسعة وعشرون مليمًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ٨٥٧٩٥٣,٥٤٢ جنيه (فقط ثمانمائة وسبعة وخمسون ألفًا وتسعمائة وثلاثة وخمسون جنيهًا وخمسمائة واثنان وأربعون مليمًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٧/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

(إمضـــاء)